

للسياسات العربية الرسمية . ولا شك ان من شأن «الضغط» النفطي على هذه الدول دفعها الى اتباع سياسات أكثر ديناميكية ازاء تحقيق التسوية السلمية في المنطقة والى بلورة سياسة أكثر استقلالا عن أمريكا في ميداني الطاقة والعلاقات الخارجية ، وأكثر مقدرة على مقاومة الضغوط الأمريكية الآتية عبر معاهدة الحلف الاطلسي . ويستدعي هذا الواقع تركيز الانتباه الدبلوماسي العربي على الدول الأوروبية واليابان لحملها على التحرك بالاتجاه المذكور وفضح الحجة القائلة بعجز هذه الدول عن التأثير على أمريكا والضغط عليها باعتبارها لا أكثر من اعداء واهية يقصد بها دعم السياسة الأمريكية (مهما كانت) ضمنا والظهور بمظهر المحايد او المتعاطف او المؤيد للعرب علنا .

(٣) قيام حوالي ٣٠ دولة أفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وعلان الدول الإسلامية وكتلة الدول غير المنحازة دعمها غير المشروط للقضية العربية . طبعاً هذا لا يعني أن سلاح البترول وحده هو المسؤول عن هذه التطورات الهامة في صفوف الدول النامية . هناك أيضاً الشعور العميق بالمصالح المشتركة وبالمصير المشترك الذي يربط كل الدول النامية ببعضها . ومن ناقل القول ان هذه الاجراءات ادت الى تصعيد عزلة إسرائيل الدولية والدبلوماسية الى درجة لم يسبق لها مثيل، قبل ما ترك آثارا سلبية هامة داخل إسرائيل نفسها .

ننتقل الان الى مناقشة الاتجاهات العامة التي نتوقع بأن تسير وفقاً لها التطورات القادمة على جبهة البترول نتيجة استخدام سلاح النفط العربي على النحو الذي رأينا ونتيجة الآثار التي أفرزتها هذه الخطوة . يبدو ان هناك اتجاهات متعاظما نحو اقامة علاقات ثنائية بين الدول المستهلكة والدول العربية المنتجة بسبب الاختلاف في اوضاع مصادر الطاقة بين بلد مستهلك وآخر . وينطبق هذا بصورة خاصة على البلدان التي لا تتوفر فيها مصادر جيدة للطاقة مثل اليابان التي تجد نفسها مدفوعة بحكم الضرورة الى تحسين علاقاتها بالدول المنتجة . كذلك بذلت كل من فرنسا وإيطاليا (واليابان) جهوداً كبيرة لضمان حصولها على حاجاتها من النفط على امتداد فترات طويلة الامد نسبياً ولايجاد اسواق جديدة لمنتجاتها في البلدان النفطية . وأخذ هذا الجهد شكل عقد مفاوضات واتفاقيات مع الدول المعنية تبلغ قيمتها مليارات الدولارات . ويعني ارتباط مثل هذه الدول الصناعية بالبترول العربي لاجال طويلة اضعاف قدرتها على رفض تزويد الدول العربية بالاسلحة التي تحتاج اليها خاصة وان الدول المستهلكة المذكورة تعاني عجزاً كبيراً في ميزان مدفوعاتها وتتكبد نفقات مرتفعة جداً لانتاج اسلحتها . لا شك ان الدول العربية القريبة من إسرائيل وإيران مهتمة ليس بتسليح نفسها فحسب ، بل بتنوع مصادر سلاحها أيضاً وستسهل الاتفاقات الثنائية هذه العملية (اذا عرفت) الدول العربية كيف تستفيد من الفرصة المتاحة بمهارة) كما يمكنها أن تساعد في انتقال التكنولوجيا الحديثة (الحربية وغير الحربية) والمواد الاستراتيجية الى العالم العربي . بعبارة أخرى أصبحت الفرص مفتوحة امام العالم العربي أكثر من أي وقت مضى لبناء قدراته العسكرية بشكل لائق وتحديث نفسه بسرعة وعلى أساس من التصنيع الثقيل والمتوسط . اما على الصعيد السياسي فمن شأن استثمار الرصاصات العربية في الدول الاجنبية والصناعية منها خاصة — ان كان في مجالات التسليف الطويل الامد او التوظيفات — ان يؤدي في المستقبل الى ارتباط هذه الاستثمارات بشروط سياسية ضمنية او صريحة — بالإضافة الى الضمانات التقليدية للاستثمارات — على الدول المعنية احترامها اذا لم ترغب في انقطاع الرساميل المذكورة عن اسواقها . بعبارة أخرى ستجد الدول المحتاجة الى الاستثمارات العربية نفسها